ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية

د. حسين بن جائز العزيزي

أستاذ القانون الدولي المساعد، وكيل الكلية للتطوير والجودة سابقاً

بكلية الشريعة والأنظمة جامعة تبوك (المملكة العربية السعودية)

halazizi@ut.edu.sa

تاريخ تسلم البحث: ١/ ٨/ ٢٠٢٢م **تاريخ قبول البحث:** ٢٥/ ٨/ ٢٠٢٢م

Doi: 10.52840/1965-009-003-013

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية، وجاءت في مبحثين أساسين، بينت في المبحث الأول: معنى القانون الدولي ومميزاته وارتباطه بالعلوم النظرية. وبينت في المبحث الآخر: مدى ارتباط القانون الدولي بالعلوم التطبيقية.

وتحدثت الدراسة في ثناياها عن معنى العلوم النظرية والتطبيقية ومن ثم ارتباط هذين العلمين بالقانون الدولي. حيث يرتبط بهذين العلمين في تطبيق قواعده وقوانينه وأنظمته، وفي كونه هو الحل لما يعرض للأفراد أو المجتمع أو الدولة فيما قد يتعرض لها من قضايا علمية حديثة أو مستجدات منها؛ فيُنصرف عندئذ إلى تطبيق القواعد والقوانين والأنظمة الدولية بين الأفراد أو المجتمع أو الدولة.

وتوصل البحث في النهاية إلى نتائج منها: أن القانون الدولي يرتبط بالعلوم النظرية والتطبيقية في قواعده وقوانينه وأنظمته القانونية الدولية فيما قد يستجد من حقائق علمية في هذين العلمين.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي. العلوم النظرية. العلوم التطبيقية.

The Correlation of International Law with Theoretical and Applied Sciences

Dr. Husain Ben Ja'iz Al-Azizi
Assistant Professor of International Law
Former Vice-Dean for Development and Quality
at the college of Shari'ah and Systems, University of Tabuk
(Saudi Arabia)
halazizi@ut.edu.sa

Date of Receiving the Research: 1/8/2022 **Research Acceptance Date:** 25/8/2022

Doi: 10.52840/1965-009-003-013

Abstract:

The objective of this study is to display the relationship between International Law with theoretical and applied sciences. Therefore, the study consists of two main chapters, where in the first chapter it addresses: the concept of International Law, its features and its correlation with theoretical sciences, and, in the second chapter, the study discusses: the connection between International Law and applied sciences. Within its body, the study talked about the meaning of theoretical and applied sciences as well as how these domains of knowledge relate to International Law, as the later connects with these sciences in executing its rules, regulations and systems as it is the solution among individuals, society or state in modern scientific issues or novelties that may occur among them. Subsequently, the resort is applying international rules, regulations and systems between individuals, society or state. Finally, the study concluded with results, among them is: that International Law correlates with theoretical and applied sciences in its rules, regulations and systems and in what may come up of scientific facts in these domains of knowledge.

Keywords: International Law. Theoretical sciences. Applied sciences.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واقتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين. وبعد،،،

فلقد اعتنت الشريعة الإسلامية بجميع القواعد التي تُحافظ على حياة الناس وسلامتهم من حدوث أي خطر من مخاطر الحياة، فشرعت أحكاماً تخص التعامل بين الناس في الدولة داخلها وخارجها، كما شرعت القواعد والقوانين والنظم التي تُحافظ وتُنظم حياة الناس وتعاملهم مع غيرهم. والزمن لا يزال يحدث فيه أمور الاختراعات والصناعات والاكتشافات والحقائق العلمية الحديثة، سواء في داخل دولة ما من الدول أو خارجها من الدول المجاورة. ومن هنا فلا بد من مراعاة القوانين والقواعد والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تُحلل وتُصلح ما قد يُثير جدلاً بسبب اختراعات أو اكتشافات الحقائق العلمية الحديثة.

وبناءً على هذا؛ جاءت هذه الدراسة لبيان مدى ارتباط القانون الدولي فيما قد يستجد من قضايا أو حقائق أو اكتشافات علمية مستجدة. فبينت الدراسة مدى ارتباط القانون الدولي بالعلوم التطبيقية والنظرية، كون هذين العلمين مما يكثر فيهما اكتشافات الحقائق العلمية الحديثة.

وقد جاء هيكل الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن الموضوع وأهميته، ومشكلته، وأهم الدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها فيه، والمنهج الذي اتبعته في معالجته.

وأما المبحث الأول: فكان عن ماهية القانون الدولي وارتباطه بالعلوم النظرية، واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: معنى القانون الدولي ومميزاته.

المطلب الثاني: ارتباط القانون بالعلوم النظرية.

وأما المبحث الثاني: فكان عن القانون الدولي وارتباطه بالعلوم التطبيقية، واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: العلوم التطبيقية والقانون الدول.

المطلب الثاني: ارتباط القانون الدولي بالعلوم التطبيقية.

وأما الخاتمة: فكانت رصدًا لأهم النتائج والتوصيات.

أولاً: مشكلة البحث:

على الرغم من كتابة بحوث ومؤلفات ودراسات قانونية دولية كثيرة إلا أن الأمر لا زال بحاجة إلى التأصيل القانوني لكثير من القضايا والأمور الدولية، سواء الداخلية أو الخارجية في بعض موضوعات القانون الدولي. لأنه مجال واسع تتجدد قواعده ومسائله بسبب المستجدات العلمية الحديثة المختلفة، في الصناعات والاختراعات والكيمياء وغير ذلك من أنواع العلوم المختلفة، لذا؛ جاءت هذه الدراسة لبيان مدى ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية؛ لأن هذين العلمين لهما أهمية كبيرة في قضايا مستجدات العلوم الحديثة في مجال القانون الدولي.

لذلك تكمن مشكلة البحث في قلة الدراسات المتخصصة في هذا الجانب التوضيحي والتأصيلي لهذا الارتباط الوثيق بين تلك العلوم والقانون الدولي، ولهذا قام الباحث بدراسة أكاديمية قانونية، يُبين فيها مدى ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية.

ثانياً: أسئلة البحث:

أما أسئلة هذا البحث فهي ما يأتي:

١ – ما مفهوم القانون الدولي ومميزاته.

٢ – ما العلوم النظرية وما مدى ارتباطها بالقانون الدولي.

٣– ما العلوم التطبيقية وارتباطها بالقانون الدولي.

ثالثاً: غايات البحث:

يهدف موضوع البحث إلى تحقيق التالي:

١ – بيان مفهوم القانون الدولي ومميزاته

٢ – توضيح ارتباط القانون الدولي العام بالعلوم النظرية

٣– معرفة ارتباط القانون الدولي العام بالعلوم التطبيقية

رابعاً: منهج البحث:

اتبع الباحث في معالجته لهذا الموضوع لتحقيق غايات الدراسة منهجين أساسين وهما كالآتي:

١ –**المنهج الاستقرائي**: يستخدم الباحث هذا المنهج في تتبع واستقراء أقوال العلماء المختصين المعاصرين فيما يتعلق بالقانون الدولي.

٢-**المنهج التحليلي**: يستخدم الباحث هذا المنهج لتحليل الأقوال والآراء المختلفة الواردة في البحث من قضايا القانون الدولي.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم تقدم دراسات حول هذا الموضوع ـ فيما قرأت ـ سوى دراسة الدكتور أروى محمد نجوى وهي بعنوان: **"المدخل إلى علم القانون"**[(١)] تناول الباحث في هذه الدراسة صلة القانون بالعلوم النظرية، والتي منها علوم الاجتماع والسياسية وغيرها، إلا أنها لم تُشر ولم تُبين صلة القانون بالعلوم التطبيقية، وهذا ما تميزت به دراستي، كما أن الباحث لم يقف على المعاهدات أو المواثيق القانونية التي أشارت إلى الموضوع بوضوح، إلا بعض الأمور التي تتعلق بالموضوع من النواحي الأخرى؛ لذا كان اختياري لهذا الموضوع.

(١) الدكتورة، أروى محمد نجوى، جامعة الشام الخاصة. رسالة علمية أكاديمية. (٢٠١١م).

المبحث الأول: القانون الدولي وارتباطه بالعلوم النظرية

تُعَدُّ العلوم النظرية من أهم المجالات العلمية الواسعة في المجال التربوي والأكاديمي التي يدرسها الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية وما قبلها، إلا أنها لم توضح الارتباط المباشر وغير المباشر بالنظريات القانونية الخاصة والمرتبطة بالعلوم النظرية التي ممكن أن يقف عليها الدارس لهذا العلم، وذلك لعدم العلاقة المباشرة بين القانون وهذه العلوم.

وهذا المبحث سيُوضح مدى ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية كي يُخرج للطلاب والطالبات والباحثين في العلوم النظرية حقيقة ارتباطها بالقانون الدولي، وذلك من خلال مفهوم القانون الدولي ومميزاته ومدى ارتباطه بالعلوم النظرية.

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي ومميزاته.

المطلب الثاني: ارتباط القانون بالعلوم النظرية.

المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي ومميزاته

أولاً: مفهوم القانون الدولي

يحسن بالباحث قبل ذكر تعريفات القانون الدولي في اصطلاح علماء القانون أن يذكر معنى كلمة القانون ومن ثم ذكر مفهوم القانون الدولي حسب تعريفات علماء القانون.

إن لفظة (القانون) يونانية، انتقلت من اللغة اليونانية إلى اللغات الأخرى وهي تُعنى العصا المستقيمة، ثم انتقلت إلى الفارسية باللفظ والصيغة نفسها (كانون) بمعنى أصل كل شيء وقياسه، ثم عربت عن الفارسية بمعنى الأصل، ثم انتشر بعد ذلك استعمالها بمعنى أصل الشيء الذي يسير عليه، أو المنهج الذي يسير بحسبه أو النظام الذي على أساسه تنظم مفردات الشيء، وتكون متكررة على وتيرة واحدة بحيث تصبح خاضعة لنظام ثابت.

هذا عن معنى أصل كلمة القانون واستخدامها عند علماء القانون وغيرهم من أهل اللغة، ويفهم من هذا أنها تستعمل بمعنى القواعد التي تُنظم أحوال الناس وظروفهم الاجتماعية.

وأما عن معنى القانون الدولي في اصطلاح علماء القانون المتخصصين فله عدة تعريفات نذكر منها ما يأتي:

١- عرفه الأستاذ الدكتور أحمد فهمي أبو سنة بأنه: ـ"مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، ويقصد بالقواعد العامة الأحكام الكلية العامة"(٢).

٢- وعرفه الدكتور محمد سامر عاشور بأنه: "مجموعة القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية تحقيق النظام في المجتمع"(٣).

٣- وعرفه موقع الأمم المتحدة للقانون الدولي بأنه :"النصوص المحددة للمسؤوليات القانونية للدول في تعاملاتها مع بعضها بعضا، وتعاملاتها مع الأفراد ضمن إطار حدودها الوطنية. ويعمل القانون الدولي في طائفة واسعة من القضايا الدولية مثل حقوق الإنسان و نزع السلاح والجريمة الدولية واللاجئين والهجرة ومشاكل الجنسية ومعاملة السجناء واستخدام القوة وإدارة الحروب وغيرها من الشواغل الدولية. كما ينظم القانون الدولي كذلك المشاعات العالمية مثل البيئة والتنمية المستدامة والمياه الدولية والفضاء الخارجي والاتصالات العالمية والتجارة العالمية"(٤).

٤- وعرفه الدكتور سرور طالمي الملل بأنه: "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وتحدد حقوق وواجبات أشخاصه في علاقاتهم المتبادلة"(٥)

٥- وعرفه الدكتور عبد الوهاب شمسان:" مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدولية والأمم المتحدة، أو مجموعة من الدول عند الاقتصاد معنية بحفظ تلك القواعد حيال السلوك غير المشروع أو حالة العدوان"(٦)

---

(٢) الأستاذ الدكتور أبو سنة أحمد فهمي، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية (مصر: دار التأليف، د، ط، ١٣٨٧ هد/ ١٩٦٧م)، ص ٢٣.

(٣) الدكتور محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، (سورية: منشورات الجامعة الافتراضية، د،ط، ٢٠١٨م)، ص٣.

(٤) https://www.un.org/ar/our-work/uphold-international-law، تاريخ الدخول:١٨/ ٨/ ٢٠٢٢م.

(٥) الدكتور سرور طالمي الملل، القانون الدولي العام، (لبنان: مركز جيل البحث العلمي، د،ط، ٢٠١٥م)، ص١٣.

(٦) الدكتور عبد الوهاب شمسان، القانون الدولي العام، (عدن: دار جامعة عدن، د،ط، ٢٠١٠م)، ص٧.

٦- وعرفه محمد السعيد جعفور: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية وعلاقات المنظمات بعضها ببعض"(٧).

هذه بعض تعريفات القانون الدولي في اصطلاح علماء القانون المتخصصين، وهي متقاربة غير متباينة، تلتقي في أن القانون الدولي هو: تلك القواعد والنظم التي بين الدولتين أو الدول والتي تحسن العلاقات الدولية الدبلوماسية بين الدولتين أو الدول في حالة الأمن أو السلم، ومن ثم مراعات واحترام تلك القواعد والنظم.

ثانياً: مميزات القانون الدولي

يتميز القانون الدولي بميزات كثيرة من أهمها ما يأتي:

أ-القانون الدولي قانون وضعي إلزامي يستمد قوته الإلزامية من مختلف مصادره التشريعية. وغير ذلك من المميزات التي جاءت إشارتها في كتابات العلماء الباحثين المعاصرين(٨).

ب-القانون الدولي ملزم بين لأشخاصه لأنه مجموعة القواعد التي جرى العرف بين الدول على اتباعها بهدف توثيق علاقاتها.

ج-القانون الدولي عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المجتمع في نطاق حدود الدولة التي وضعته.

(٧) محمد السعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، (الجزائر: دار هومة، د،ط، ٢٠٠٨م)، ص٧٦.

(٨) ا لدكتور مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، مرجع سابق، ص١٢.

المطلب الثاني: ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية

بما أن العلوم النظرية من أكثر وأغلب المجالات التخصصية في المعاهد العلمية والكليات والجامعات، لما لها من دور علمي وأهمية أكاديمية، خصص الباحث هذا البحث لبيان مدى ارتباط بعض تلك العلوم بالقانون الدولي. وسيُستعرض في هذا المطلب معنى العلوم النظرية ومن ثم ارتباطها بالقانون الدولي.

وقبل الشروع في ذلك يعرض الباحث لبيان المراد بالعلوم النظرية.

أولاً: معنى العلوم النظرية

النظرية في الاصطلاح العلمي الأكاديمي هي: "قواعد ومبادئ تُستخدم لوصف شيء ما سواء أكان علمياً أم فلسفياً أم أدبياً، وقد تثبت هذه النظرية حقيقة معينة، أو تُساهم في تأسيس مجتمع جديد، أو هي دراسة لموضوع معين دراسة عقلانية ومنطقية من أجل استنتاج مجموعة من الخلاصات والنتائج التي تُساهم في تعزيز الفكرة الرئيسة التي تُبنى عليها النظرية"(٩).

ومن هنا يظهر بأن العلوم النظرية هي تلك العلوم التي تهدف إلى تطوير المعارف الموجودة في مختلف مجالات العلم من شرح وتوضيح وعدم القيام بدراسة المشاكل اللحظية، لأن الغرض الرئيس منها هو تقديم الإجابات عن أسئلة الفرضيات، والتأمل والاستدلال والقيام بقراءة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث كافة، والالتزام بخطوات البحث وجمع البيانات وغير ذلك، فهي ـ أعني العلوم النظرية ـ تعتمد على العمل العقلي التجريبي.

يقول الأستاذ الدكتور محمد سرحان علي المحمودي ـ وهو بصدد حديثه عن البحوث الأساسية النظرية ـ إنها: "هي التي تجري بالدرجة الأساس من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها وتسمى (البحوث النظرية)، فهي تهدف إلى إضافة علمية ومعرفية كما تهتم بالإجابة عن تساؤلات نظرية ما، وقد يتم تطبيق نتائجها علمياً أو لا يتم، ودافع هذه البحوث هو التوصل للحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية(١٠).

---

(٩) الدكتور محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، (صنعاء: مكتبة الوسطية، ط٣، ١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م)، ص٨.

(١٠) المرجع السابق، ص٢٦.

وعليه؛ فالعلوم النظرية هي التي تسير مضمونها ومنهجيتها العلمية الأكاديمية على ما سبق من الإشارة أعلاه، وبناءً على المنهجية السابقة للعلوم النظرية تسير الأغراض في العلوم النظرية في كيفية القيام بالبحث فيها علمياً ونظرياً وأكاديمياً.

ومن العلوم النظرية ما يأتي:

أ-علم السياسة ب-علم الاقتصاد ج-علم الشريعة

د-علم النفس هـ-علم التاريخ. و-علم الاجتماع،

وغير ذلك كثير من العلوم النظرية.

ثانياً: ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية

عَرَفْنَا في المبحث الأول أن القانون الدولي هو: "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض في وقت السلم أو في وقت الحرب وعلاقاتها بالمنظمات الدولية وعلاقات المنظمات بعضها ببعض"(١١).

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا وجود علاقة بين القانون الدولي والعلوم النظرية في وجود القواعد والنظم التي تُراعي وتحترم مصالح الأمة الاجتماعية. فتلك القواعد والنظم الدولية كلها نظرية قانونية، تُحكم العلاقات بين القانون والعلوم النظرية الأخرى. ومنها القانون الدولي الإنساني تحت مظلة القانون الدولي الذي أشارت إليه المادة ٣٨ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية الذي يراعي الجوانب الإنسانية والمجتمعية التي هي الأداة الرئيسة للدراسات النظرية وبحوثها التي تتعلق بالاحتياجات البشرية.

جاء في تعريف النظرية القانونية أنها: "نشاط فقهي يقوم على إبراز المسائل التي تسود مادة ما، والفئات التي تنظمها، والمبادئ التي تسوس التطبيق، والطبيعة القانونية للحقوق والمؤسسات، والتفسير العقلي لقواعد القانون، كما أنها تفكير علمي ينزع إلى اكتشاف العقلية القانونية في ظل تاريخي.

فالنظرية القانونية هي الأساس الذي يقوم عليه البناء القانوني، بحيث تكون المواد القانونية نابعة منها وصادرة عنها ومرتبة على الفلسفة التي تضمنتها، وعلى المعنى العقلي الذي يحمل

(١١) محمد السعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، (الجزائر: دار هومة، د،ط، ٢٠٠٨م)، ص٧٦.

تفسيراً لجملة من الحقائق والمفاهيم المترابطة فيما بينها" وقال عن القاعدة القانونية بأنها: "الوحدة الأساسية التي يتكون منها القانون، تقوم بتنظيم الروابط الاجتماعية عن طريق إنشاء الحقوق وفرض الواجبات، وتتسم بالعموم والتجريد والإلزام"(١٢).

ومن خلال النظرية القانونية التي أشار إليها الباحث تظهر وجود العلاقة والارتباط والصلة الظاهرة بين القانون الدولي والعلوم النظرية، في تداخل القواعد والنظريات القانونية في العلوم النظرية.

وقد أكد هذا المعنى الدكتور محمد سامر عاشور ـ وهو بصدد حديثه عن مفهوم القانون ـ فقال: "لتحديد مفهوم القانون لا بد من دراسة طبيعة القاعدة القانونية التي تُعَدُّ الخلية الأساسية في تكوين القانون من جهة، ودور القانون في التنظيم الاجتماعي الذي يُعَدُّ غرض القانون وغايته من جهة أخرى، ومن ثم ينبغي علينا أن نلقي الضوء على نوعين مهمين من أنواع القواعد القانونية وهما القواعد الآمرة والقواعد التكميلية المفسرة"(١٣)

فبناءً على هذا يكون القانون الدولي له علاقة وثيقة بالعلوم النظرية وذلك في مادته في القاعدة القانونية وفي بيان دور تلك القاعدة أو القواعد القانونية في التنظيم الاجتماعي.

وهذا هو ما عليه العلوم النظرية من سيرها على التفكير ومن ثم استنباط النتيجة. ومن العلوم النظرية التي لها صلة وعلاقة بالقانون الدولي ما يلي:

١ - علوم السياسية وارتباطها بالقانون الدولي

علم السياسة من العلوم التي تقوم على أساس سيادة القانون، وبالأخص القانون الدولي وذلك في القيام بالأعمال الداخلية والخارجية الدبلوماسية بين الدولة والدول الأخرى.

ومن هنا تظهر وجوه الارتباط بين القانون الدولي والعلوم السياسية في تحديد شكل الحكم في الدولة وتنظيم السلطات العامة والخاصة فيها، وتوزيع السلطات على نسق معين في الوثيقة الدستورية، يؤثر في طبيعة السياسية وتحديد مراكز القوة وصناعة القرار. كما يظهر هذا الارتباط

(١٢) الأستاذ الدكتور بوبشيش صالح، محاضرات في مقياس نظريات فقهية وقانونية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م، ص١٩.

(١٣) الدكتور محمد سامر عاشور، الجمهورية العربية السورية، منشورات الجامعية الافتراضية السورية، ٢٠١٨م، ص٦.

في وضع القوانين وتعديلها، إذ يجب على المشرع مراعاة الأوضاع والتوجهات السياسية السائدة في المجتمع، لأن تجاهل هذه العوامل يجعل التشريع غريباً عن البيئة الدولية التي وضع لها، مما قد يؤدي إلى الممانعة في تطبيقه. وأيضاً مما يظهر وجود الصلة القوية بين القانون الدولي والعلوم السياسية التأثير السياسي العام على تفسير القواعد القانونية، وذلك في مجال القضاء في تفسير القواعد القانونية من الأفكار السائدة في المجتمع(١٤).

وكذلك التفكير الدولي والسياسي نابع من البيئة الدولية التي تراعى في ثنايا القوانين وسياسات الدول لأنها تراعي العلاقات السياسية فيما بينها.

٢-ارتباط القانون الدولي بالعلوم الاقتصادية

يمس علم الاقتصاد جوانب حياة الفرد والمجتمع والدولة، فهو علم يدرس السلوك أو النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع والدولة في سعيها لإشباع حاجاتها الضرورية. فيُنظم الأنشطة الاقتصادية للجميع ويُوجد لها قواعدها وأنظمتها الاقتصادية من الأنظمة والقواعد القانونية، ومن هنا فالقانون الدولي هو الذي يوجد القواعد والأنظمة الاقتصادية القانونية على المستوى الداخلي للفرد والمجتمع والدولة، كما يوجد القواعد والأنظمة الاقتصادية القانونية الأخرى.

وعليه فالقانون الدولي يرتبط بعلم الاقتصاد في كثير من الأنشطة الاقتصادية الداخلية والخارجية في إيجاد القواعد والأنظمة الاقتصادية التي تعقد العلاقة الاقتصادية بين الدولتين أو الدول و هذا الذي ينقل العلاقة الداخلية المنغلقة إلى علاقة اقتصادية دولية من خلال الارتباط بالأسرة الدولية التي تعمل تحت نطاق القانون الدولي في أغراضه ومبادئه العامة والتي منها تنمية العلاقات الدولية، وتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال أدوار المنظمات الدولية(١٥).

(١٤) الأستاذ الدكتور بوبشيش صالح، محاضرات في مقياس نظريات فقهية وقانونية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص٢٠.

(١٥) الدكتور أسامة عرفات، المنظمات الدولية،(المملكة العربية السعودية: دار الإجادة،١٤٣٩هـ-٢٠١٧م)،ص١١١-١١٢.

يقول الدكتور ماهر ملندي ـ وهو بصدد حديث عن ـ العلاقة الاقتصادية الدولية التي تؤكد وجود ارتباط بين القانون الدولي وعلم الاقتصاد فقال: "يعود الفضل في ارتباط القانونين الدوليين العام والاقتصادي إلى وجود الدول المستقلة ذاتها، وحيث تشكل الحدود السياسية والجغرافية والثقافية عائقاً فعلياً أمام تطور العلاقات الدولية الاقتصادية، لكن الفارق البين بينهما يتمثل في أن قواعد القانون الدولي العام ذات طبيعة حمائية بالدرجة الأولى ومستقرة بأكملها على فكرة ضمان استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية..."(١٦).

فبما أن علم الاقتصاد من العلوم النظرية فالقانون الدولي له علاقة بهذا العلم في إيجاد الأنظمة والقواعد القانونية الاقتصادية والاتفاقيات التي لها صلة بعلم الاقتصاد في توجيهها وتطبيق نظرياتها على الفرد والمجتمع والدولة.

فهو: "الذي يضم القواعد القانونية التي تنظم الحلول القانونية للعلاقات الاقتصادية بين الدول، وبينها وبين المنظمات الدولية، وكذلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صورة الاستثمارات الأجنبية"(١٧)

وبهذا تظهر العلاقة بين القانون الدولي الاقتصادي وعلم الاقتصاد. كما جاءت الإشارة في ذلك في كتابات العلماء وبحوثات علم القانون الدولي. بأنه يتميز من غيره من العلوم الاجتماعية والقانونية، وأن مضامينه وتطبيقاته تثبت الظروف الدولية الاقتصادية وتغيراتها(١٨).

ومن خلال ما سبق يظهر جلياً ارتباط القانون الدولي بعلم الاقتصاد في تدخله في تنظيم عملية الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وفرض الضرائب المختلفة أو رفعها وغير ذلك. وأن الاتفاقيات الدولية الاقتصادية تكون اتفاقيات تابعة من منطلقات القانون الدولي.

---

(١٦) الدكتور ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، (سورية: من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨م)، ص٧.

(١٧) الدكتورة، أسعيدة العثماني، القانون الدولي الدولي العام دراسة تطبيقية في دور مصادر القانون الدولي الإنساني، ٢٠١٨م، ص١٦.

(١٨) الدكتور محمد سامي عبد الحميد والدكتور مصطفى سلامة حسن، قانون الدولي العام، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٩م)، ص٢٨٩.

٣-ارتباط القانون الدولي بالشريعة الإسلامية

بما أن معنى الشريعة الإسلامية هو: "الأحكام القطعية التي وردت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والأحكام الاجتهادية التي قالها الفقهاء، سواء منها المجمع عليها أم المختلف فيها، والتي تحمل الأخذ والرد والخطأ والصواب...إلخ"[١٩].فمن هذا المعنى تظهر الإشارات والارتباطات إلى وجود قواعد وأنظمة في الشريعة التي تُنظم حياة الناس وتعاملهم فيما بينهم في إيجاد النظم والقواعد التي يقوم بها القانون الدولي.

يقول الأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان عند كلامه عن الارتباط ووجود القانون في الشريعة بأنه: "الجواب عن هذا السؤال سلباً وإيجاباً يتوقف على مدى اعتراف الشريعة الإسلامية بوجود ما يفترض وجوده القانون الدولي العام وهو وجود دول وعلاقات فيما بينها، وقواعد تنظم هذه العلاقات...إلخ"[٢٠].

فـ"التشريع الإسلامي يمتلك من الاتساع والمرونة ما يمكنه أن يتعامل مع القانون الدولي بمنحى إسلامي دون فقدان حالة المعاصرة والتطور التشريعي والتغيرات الدولية"[٢١].

فمما سبق يظهر بأن الشريعة لها ارتباط بالقانون الدولي فيما يخص أمور الدولة الدبلوماسية، وأن القانون الدولي يرتبط بها في القواعد التي تنظم علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى من نظام السلم والحرب التي تسمى في اصطلاح القانون: (الحقوق الدولية) وغير ذلك[٢٢].

ومن هنا يتضح لنا بأن بعض الأمور القانونية الدولية ترتبط بالشريعة الإسلامية في أحوالها وتنفيذها الحكمية في سيرها وتطبيقها. لأن "الأصل في الشرائع أي شرائع الإسلام العموم في

(١٩) الدكتور عبد الكريم زيدان، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٩.

(٢٠) المرجع السابق، ص١٤.

(٢١) الدكتورة إيناس محمد البهجي والدكتور يوسف المصر، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (القاهرة: المركز القومي للإصدارت القانونية، ط١، ٢٠١٣م)، ص٩٥.

(٢٢) الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، الفقه الإسلامي ومدارسه، (دمشق: دار القلم، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، ط١، ص١٠-١١.

حق الناس إلا أنه تعذر تنفيذها في دار الحرب لعدم الولاية وأمكن في دار الإسلام فلزم التنفيذ فيها"(٢٣).

ومن هنا يظهر ارتباط القانون بالشريعة وضرورة وجود تطبيقه على المسلمين وغير المسلمين في دار الإسلام وغير الإسلام وذلك لإقامة العدل والإنصاف بين الشعوب.، فمع كوننا بحاجة إلى الشريعة إلا أننا أيضاً بحاجة إلى القانون في تطبيق قواعده وأنظمته واتفاقياته على المسلمين وغير المسلمين، في دار الإسلام وغير الإسلام. وقد اكّد الدكتور وهبة الزحيلي ذلك بقوله: "من أجل تنمية العلاقات الإنسانية على أحسن وجه، أكدت التعاليم الإسلامية على عناصر الأخوة والمساواة والاحترام المتبادل...والحرص على إقامة سلام عام ينعم فيه الجميع بنعمة الحرية، وترك الناس أحراراً فيما يختارون، ولكن في مظلة العدل والإنصاف ومحاربة الظلم والجور"(٢٤). وعليه؛ فالقانون الدولي قد ارتبط بالشريعة في ضرورة تطبيقه وتنفيذه على المسلمين وغير المسلمين من أجل إقامة العدل والإنصاف ومحاربة الظلم والجور.

ففي مؤتمر يالتا من مرحلة إعداد ميثاق الأمم المتحدة لوضع نظام لمحكمة العدل الدولية في الفترة ما بين ٩-٢٠ ابريل ١٩٤٥م أشار الدكتور أسامة عرفات لما تقدمت به دولة مصر العربية التي هي عضو في الأمم المتحدة من بحث يؤكد تميز الشريعة الإسلامية والذي يصفها بأنها من النظم القانونية الكبرى في العالم(٢٥).

وهذا يؤكد ما ذهب إليه الباحث من أن الشريعة الإسلامية مكون عدلي بارز في تأسيس العدالة الدولية وهذا يعد من ارتباط القانون الدولي بالشريعة الإسلامية و الدول الإسلامية الأعضاء في الأسرة الدولية التي هي لبنة من لبنات القانون الدولي.

---

(٢٣) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ج٢ ص٢١١.

(٢٤) الأستاذ الدكتور، وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، (دمشق: دار المكتبي، ط١، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص١٢.

(٢٥) الدكتور أسامة عرفات، المنظمات الدولية،(المملكة العربية السعودية: دار الإجادة،١٤٣٩هـ-٢٠١٧م)،ص١٠٣.

المبحث الثاني: القانون الدولي وارتباطه بالعلوم التطبيقية

تُعَدُّ العلوم التطبيقية إحدى مجالات العلوم التي كثرت دراستها في المعاهد والكليات والجامعات وغيرها، لما لها من أهمية كبرى في حياة الناس وتعاملهم بها فيما بينهم، وهي على شتى أنواعها وفروعها بحاجة إلى ما يُقيدها من القواعد والأنظمة القانونية، ولذا جاء هذا المبحث بدراسة بعض تلك العلوم وبيان ارتباطها بالقانون الدولي.

واشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: العلوم التطبيقية والقانون الدولي.

المطلب الثاني: ارتباط القانون بالعلوم التطبيقية.

المطلب الأول: العلوم التطبيقية والقانون الدولي

أولاً: مفهوم العلوم التطبيقية

يُراد بالعلوم التطبيقية تطبيق المعرفة في أحد حقول العلوم الطبيعية لحل مشاكل عملية، لذلك تُعَدُّ جزءاً أساسياً من تطوير التقنية. أو هي تلك العلوم التي تُستخدم لتطبيق المعرفة العلمية الموجودة من أجل تطوير تطبيقات أكثر عملية في مجال التكنولوجيا والاختراعات، وتُستخدم العلوم التطبيقية في المجالات الصناعية مثل صنع وقود، وعلوم الرياضات التطبيقية، وعلوم الهندسة، والفيزياء، والحاسوب، فهي تُركز على المعرفة العلمية للطبيعة وغير ذلك.

وعن العلوم التطبيقية والبحث فيها يقول الأستاذ الدكتور محمد سرحان علي المحمودي بأنها: "ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بغرض تطبيق نتائجها لحل المشاكل الحالية، وتُعَدُّ البحوث التطبيقية أكثر شيوعاً من البحوث الأساسية وتكون أغراضها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية النظرية، وتهدف البحوث التطبيقية إلى حل مشكلة من المشاكل العلمية في أي مجال من المجالات، أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها فوراً. كما تعمل البحوث التطبيقية على بيان الأسباب الفعلية التي أدت إلى حدوث الظاهرة أو المشكلة مع اقتراح التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة المشاكل أو إزالتها كلياً، وقد تهدف إلى تحسين نوعية أو تطوير منتج جديد في مجال الصناعة أو الزراعة"[٢٦].

(٢٦) الأستاذ الدكتور محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص٢٨.

وعلى هذا فالعلوم التطبيقية تختلف عن العلوم النظرية في أنها تُركز على المعرفة للطبيعة وهي أكثر صلة بالهندسة والتكنولوجيا، وأنها تعتمد على التجارب الخاضعة للرقابة والملاحظة الدقيقة. وتتناول العلوم التطبيقية بعض الأنواع التالية:

ء-علم الكيمياء ب-الهندسة ج-علم الطب

د-علم الكمبيوتر ه-علم الاتصالات و-علم المعمارية، وغير ذلك من أنواع العلوم التطبيقية.

المطلب الثاني: ارتباط القانون الدولي بالعلوم التطبيقية

أشار الباحث باختصار في المطلب السابق إلى مفهوم العلوم التطبيقية، وفي هذا المطلب سيقوم الباحث ببيان ارتباط القانون الدولي ببعض العلوم التطبيقية، لأنها ترتبط به علماً وعملاً وقانوناً.

أولاً: ارتباط القانون الدولي بالعلوم التطبيقية

بما أن معنى القانون الدولي هو: "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وتحدد حقوق وواجبات أشخاصه في علاقاتهم المتبادلة"(٢٧)، أو هو: "مجموعة من المؤهلات العلمية المهنية التي تعمل جنباً إلى جنب الشهادة العامة للتعليم الثانوي التقليدية أو العلوم المستوى"(٢٨).

فإنه يظهر من خلال هذين المعنيين بأن القواعد القانونية الدولية التي تُحكم وتُنظم الأفراد والمجتمع الدولي ترتبط بالعلوم التطبيقية بسبب تقدم العلم التقني الحديث في مجال الطب أو الكيمياء أو العلوم الأخرى، فقد أصبحت العلوم التطبيقية تتطور علمياً وتطبيقياً وقانونياً بسبب تقدم العلم واكتشاف الحقائق العلمية الأخرى، مما أدى ذلك إلى إحداث تغيرات القواعد القانونية في تنظيم الأفراد والمجتمع الدولي. فارتبطت تلك القواعد القانونية المستجدة بتطور وتقدم العلوم التطبيقية الأخرى، سواء في جانب الكيمياء أو، الهندسة أو، الرياضيات أو، الطب على سبيل المثال: جائحة (كوفيد-١٩) والتي تناولتها منظمة الصحة العالمية وهي منظمة دولية

(٢٧) الدكتور سرور طالمي الملي، القانون الدولي العام، مرجع سالق، ص١٣.

(28)DonnelyJin applied Sciences an invisible revolution (Nulfied Foundation (٢٠١٥Ad), ٣٥pg.28)

بجانب من الحلول والتطورات التي ألزمت دول العالم بالتكاتف لحل هذه الجائحة في إطار القانون الدولي ومعاهداته وقد أُثري هذا الجانب بالبحوث؛ لذا يكتفي الباحث بهذه الإشارة البسيطة لهذا الارتباط.

يقول الدكتور أروى محمد تقوى ـ وهو بصدد حديثه عن صلة علم القانون بالعلوم الأخرى: ـ "يُؤثر التقدم العلمي الحديث سواء في المجال الطبي أو، الكيميائي تأثيراً مباشراً في مجال القانون، فمن ناحية يؤدي التقدم العلمي إلى إحداث تغيرات مهمة في ظروف الحياة الإنسانية، فالتقدم يؤدي إلى خلق حاجات وظروف تستوجب تطور القانون لمواجهتها، ومن أبسط الأمثلة على ذلك قانون المسؤولية المدنية، فقد تطورت قواعده تطوراً مهماً يُواكب في الواقع ظهور السيارات وغيرها من الآلات الميكانيكية، وظهور الحاسبات الالكترونية وأدوات التجسس عن بعد، استوجب تدخل القانون لحماية الحياة الخاصة للإنسان، فقد كانت حواجز الطبيعة كافية في الماضي لحماية الحياة الخاصة، ولكن ظهور هذه الأجهزة أزال هذه الحواجز مما دفع المشرع للتدخل، والتقدم العلمي في مجال زرع الأعضاء فتح باباً جديداً أمام الناس في العلاج، مما استوجب تطوير القانون ليحدد شروط مشروعية إجراء هذه العمليات. واهتمام القانون بهذه الأمور لا يستهدف فقط مواكبة التطور بل يستهدف أيضاً توفير الحماية اللازمة للإنسان حتى يُوضع العلم في خدمة الإنسان لا العكس"[٢٩].

ثانياً: ارتباط القانون الدولي بعلم الكيمياء

بما أن علم الكيمياء يُركز على دراسة تركيب المادة وخصائصها، والتغيرات التي تطرأ فيها وتفاعل المواد بعضها مع بعض، من أجل الوصول إلى اكتشافات علمية جديدة وتطبيقات صناعية تساهم وتُسهل سبل الحياة، من أجل عمارة الأرض والحضارة الإنسانية، فهناك القواعد والقوانين الدولية التي تختص بتلك الحقائق العلمية الجديدة والتي تمّ اكتشافها عن طريق علم الكيمياء. لأن ضرورة وجود القانون الدولي هو تنظيم حياة الأفراد والمجتمع الدولي بقواعد وقوانين خاصة تُحافظ على أمنه وسلامته.

(٢٩) الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري، المدخل إلى علم القانون، مرجع سابق، ص٢٢-٢٤.

فـ"علاقة القانون الدولي بعلوم الكيمياء والذرة والبيولوجيا قد ارتبطت بالاكتشافات الكبرى في هذه الميادين وانعكاساتها على العلاقات بين الدول، عبر توظيف الاختراعات والاكتشافات في النزاعات الدولية، من خلال الاستعمال أو التهديد بالمنتجات التي أنتجتها تلك الاكتشافات، فمما لا شك فيه أن القانون الدولي قبل (هيروشيما) يختلف عن القانون الدولي بعد (هيروشيما)، وأن القانون الدولي أجبر على ما توصلت إليه العلوم البيولوجيا والكيمياء وخاصة في ميدان الأسلحة النوعية..."[٣٠]، هذا عن علاقة القانون الدولي بالعلوم التطبيقية عموماً في إيجاد القواعد والقوانين والأنظمة التي تحافظ على أمن الناس وسلامة مجتمعهم دولياً وقانونياً، وبناءً على هذا المعنى يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري ـ وهو بصدد حديثه عن ضرورة وجود القانون في المجتمع: "يتبين مما تقدم أن القانون يوجد في المجتمع لتنظيم الروابط الاجتماعية، ولما كان وجود المجتمع ضروريا، إذ إن الإنسان لا يعيش إلا في المجتمع كما قدمنا، فإن الروابط الاجتماعية لا بد من وجودها، ومتى وجدت الروابط الاجتماعية وجب تنظيمها بقواعد، وهذه القواعد هي القانون"[٣١].

ومما تقدم يظهر بأن القانون الدولي يرتبط بالعلوم التطبيقية كافة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، ومن هذا يتضح منطلق مهام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أنشئت في ٢٩/ أبريل/ ١٩٩٧م، واتفاقها مع الأمم المتحدة في متابعة ما يُنتج من أسلحة دمار شامل تهدد العالم وفق قوانين دولية نابعة من هاتين المنظمتين. و أكدت ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية تحت إشراف الأمم المتحدة لنزع الأسلحة في مادتها التاسعة من حظر للأسلحة الكيمائية أيضاً[٣٢].

(٣٠) الأستاذ الدكتور جاسم محمد زكريا، القانون الدولي العام، جامعة الشام الخاصة، كلية الحقوق، ١٤٢٢/ ٢٠٢١م، ص٢٠.

(٣١) الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا، والدكتور أحمد حشمت أبوشيث، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، د، ط، ١٩٥٠م)، ص١٧.

(32) https://digitallibrary.un.org/record/3964615?ln=ar

ثالثاً: ارتباط القانون الدولي بعلم الهندسة

تُعَدَّ الهندسة من الفروع الأكثر قدماً في الرياضيات، وتبرز الهندسة لأسباب عديده، فالعالم يفيض بالأشكال الهندسية التي تحيط بنا من كل جانب لذلك سيكون فهمنا وتقديرنا لعالمنا أفضل لو تعلمنا شيئاً عن الهندسة، وللهندسة أيضاً تطبيقات عملية في مجالات عدة، فالمعماريون يحتاجون لفهم خواص الأشكال الهندسية لتشييد مبان آمنة وجذابة، كما يستخدم المصممون والمهندسون المشتغلون بالمعادن والمصورون مبادئ الهندسة في أداء أعمالهم(٣٣).

ومن هذه الإشارة يظهر بأن علم الهندسة من العلوم التي لا زالت تتطور وتتقدم علمياً واجتماعياً وثقافياً في العالم، وترتبط معظم مجالات علم الهندسة بالقانون الدولي. والتي منها على سبيل المثال الهندسة الميكانيكية التي تدخل في تصنيع وتصميم الأسلحة و استخداماتها القتالية المتنوعة الطائرات الحربية والدبابات، وهذا مما يوضح أن التسلح الذي يدخل في تصميمه الهندسي هو منضبط وفق القوانين الدولية التي تحكمه و هذا يعد من الارتباط الواضح بين القانون الدولي و العلوم التطبيقية.

هذا كله عن ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية التي وقف عليها الباحث في الدراسة. والتي من خلالها وصل الباحث إلى خاتمة الدراسة المتواضعة.

(٣٣)الدكتور محمد مصطفى العبسي والدكتورة إيمان رسمي عبد، مفاهيم أساسية في الهندسة، (الأردن: دار الإعصار العلمي، ط١، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٤م)، ص١٣.

الخاتمة

على الرغم مما سعى إليه الباحث من محاولة دراسة ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية، إلا أنه يعتقد أنه بالإمكان النظر بشكل أكثر في تلك العلوم ومدى علاقتها بالقانون الدولي، بمعنى أن القانون الدولي إذا كان من أهدافه ومبادئه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والعلاقات الدولية بين الدول فهو من خلال تلك العلوم النظرية و التطبيقية من الناحية العقدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه الرغبة المشروعة ينبغي أن تعزيزها و تنميتها بتوضيح مدى علاقتها مع العلوم النظرية والتطبيقية أيضاً فيما بين الدول.

وبعد الاجتهاد المتواضع في معالجة ارتباط القانون الدولي بالعلوم النظرية والتطبيقية والاستشهاد ببعض آراء العلماء والباحثين المعاصرين في الموضوع فقد توصل الباحث إلى النتائج و التوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

أ-هناك ارتباط وثيق بين القانون الدولي والعلوم النظرية والتطبيقية.

ب-يرتبط القانون الدولي بمعظم العلوم النظرية في تطبيق قواعده وقوانينه.

ج-يرتبط القانون الدولي بالعلوم النظرية في علاقته بالدول الأخرى تنظيماً وتطبيقاً.

د-يرتبط القانون الدولي بالعلوم التطبيقية في علاقته بما يخص مصالح الدول الأخرى في تطبيق القواعد والقوانين الدولية الخاصة بين الدولتين.

هـ-القانون الدولي هو المعول عليه في العلاقات الدبلوماسية الدولية والقانونية، وبالأخص في حل المشاكل الدولية من أمور الاختراعات التكنولوجية الحديثة وغيرها من العلوم الأخرى.

و-لا ينفك القانون الدولي عن العلوم النظرية والتطبيقية فيما يخص المستجدات العلمية الحديثة أو، الاختراعات أو، الاكتشافات أو، الحقائق العلمية.

ز-تداخل المنظمات الدولية التي هي منطلق القانون الدولي مع العلوم النظرية والتطبيقية فيما تقوم به من مهام تعنى بسلامة العنصر البشري من الأسلحة الكيميائية على سبيل المثال.

ثانياً: التوصيات:

بعد استعراض نتائج البحث، يود الباحث إيراد بعض التوصيات التي تُشارك في توجه طلاب العلم وبالأخص طلاب القانون إلى مزيد من البحث في القانون الدولي، وذلك على النحو التالي:

أ-يوصي الباحث بتعزيز فهم الارتباط بين القانون الدولي والعلوم النظرية والتطبيقية.

ب-يوصي الباحث بغرس فهم طلاب القانون في ارتباط علوم القانون الدولي بالعلوم الأخرى، نظريةً وتطبيقيةً.

ج-يوصي الباحث بتخصيص مقررات الدراسة التي تُعنى بهذا الارتباط لبناء جسور معرفية غزيرة في جميع المجالات العلمية.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

١- اتفاقيات فينا لقانون المعاهدات لعام: (١٩٦٩م).

٢- اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

٣- معاهدات الأمم المتحدة.

٤- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

ثانيًا: المراجع العربية:

أ: المراجع العامة:

١. أحمد إسكندري-ناصر بوغزالة، (١٩٩٧م)، القانون الدولي العام، (د،ط)، الجزائر: مطبوعة الكاهنة.

٢- أحمد فهمي ، (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية، (د،ط)، مصر: دار التأليف.

٣- أسامة عرفات ،(١٤٣٩ه/ ٢٠١٧م)، المنظمات الدولية،(د،ط)، المملكة العربية السعودية: دار الإجادة.

٤- إيناس محمد البهجي ويوسف المصري، (٢٠١٣م)، القانون الدولي العام وعلاقته بالشريعة الإسلامية، (ط١)، القاهرة: المركز القومي للإصدارت القانونية.

٥- بوبشيش صالح، محاضرات في مقياس نظريات فقهية وقانونية، (٢٠١٩/ ٢٠٢٠م)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٦- جعفور، محمد السعيد، (٢٠٠٨م)، مدخل إلى العلوم القانونية، (د،ط)، الجزائر: دار هومة.

٧- الزحيلي، وهبة، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، العلاقات الدولية في الإسلام، (ط١)، دمشق: دار المكتبي.

٨- الزرقا، مصطفى أحمد، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، الفقه الإسلامي ومدارسه، (ط١)، دمشق: دار القلم.

٩- السنهوري، عبد الرزاق باشا، والدكتور أحمد حشمت أبوشيث، (١٩٥٠م) أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، (د،ط)، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف.

١٠- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد،)١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١١- محمد سامر عاشر، (٢٠١٨م)، مدخل إلى علم القانون، (د،ط)، سورية: منشورات الجامعة الافتراضية.

١٢- محمد مصطفى العبسي والدكتورة إيمان رسمي عبد، (٤٣٨هـ/ ٢٠١٤م)، مفاهيم أساسية في الهندسة، (ط١)، الأردن: دار الإعصار العلمي.

١٣- المحمودي، محمد سرحان علي، (١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م)، مناهج البحث العلمي، (ط٣)، صنعاء: دار الكتب.

ب: المراجع المتخصصة:

١- جاسم محمد زكريا، (١٤٢٢/ ٢٠٢١م)، القانون الدولي العام، (د،ط)، جامعة الشام الخاصة، كلية الحقوق.

٢- جمال عبد الناصر مانع، (٢٠٠٤م)، قانون الدولي العام، (د،ط)،الجزء الأول، الجزائر: دار العوم.

٣- سرور طالمي الملي، (٢٠١٥م)، القانون الدولي العام، (د،ط)، لبنان: مركز جيل البحث العلمي.

٤- سهيل حسين الفتلاوي، (٢٠٠٩م)، الموجز في القانون الدولي العام، (د،ط)، الأردن: دار الثقافة.

٥- عبد الوهاب شمسان، (٢٠١٠م)، القانون الدولي العام، (د،ط)، دار جامعة عدن.

٦- عادل أحمد الطائي، (٢٠١٠م)، القانون الدولي العام، (ط٢)، الأردن: دار الثقافة.

٧- علي صادق أبو هيف، (١٩٩٥م)، القانون الدولي العام، (د،ط)، مصر: منشأة الإسكندرية.

٨- ماهر ملندي، (٢٠١٨م)، القانون الدولي الاقتصادي، (د،ط)، سورية: من منشورات الجامعة الافتراضية.

٩- محمد سامي عبد الحميد والدكتور مصطفى سلامة حسن، (١٩٦٩م)، قانون الدولي العام، (د،ط)، بيروت: الدار الجامعية.

١٠- مصطفى أحمد أبو الخير، (٢٠٠٦م)، المبادئ العامة في القانون الدولي المعاصر، (ط١)، مصر: إيتراط.

١١- منتصر سعيد حمودة، (٢٠٠٨م)، القانون الدولي المعاصر، (د،ط)، مصر: دار الفكر الجامعي.

ج: المطبوعات:

١- بوبشيش صالح، محاضرات في مقياس نظريات فقهية وقانونية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢- زايد بن عيسى، محاضرات في القانون الدولي العام (المفهوم والمصدر)، الجزائر، المركز الجامعي،(٢٠١٨م).

٣- محمد سامر عاشور، الجمهورية العربية السورية، منشورات الجامعية الإفتراضية السورية، (٢٠١٨م).

المواقع الالكترونية

١-موقع الأمم المتحدة:

https://www.un.org/ar/our-work/uphold-international-law

٢-موقع منظمة الصحة العالمية:

www.world+health+organization.com&rlz
https://digitallibrary.un.org/record/3964615?ln=ar

المراجع الأجنبية:

Donnely,Jin, applied Sciences an invisible revolution, (Nulfied Foundation, 2015Ad

Romanization of Arabic Resources and references

Resources:

1. Ittifaaqiyaat Vienna Liqanoun Almu'aahadaat Li'aam: (1969).
2. Mu'aahadaat Al'ummam Almuttahidah.
3. Annizhaam Al'asaasi Limahkamat Al'adl Adduwaliyah.
4. Ittifaaqiyat Al'aslihah Albayoloujiyah.

Arabic References:

First: General References:

5. Ahmed Fahmi, (1387h/1967), Annazhariyaat al'aamah Lilmu'aamalaat fi Alshari'ah Alislamiyah, (w. ed.), Egypt: Dar Al-ta'leef.
6. Ahmed Iskandari – Nasir Bou Ghazaalah, (1997), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), Algeria: Al-Kahinah Publication.
7. 'Osamah 'Arafat, (1439h/2017), Almunazhzhamaat Adduwaliyah, (w. ed.), KSA: Dar Al-Ijaadah.
8. Eenas Mohammed Al-Bahji and Yusuf Al-Masri, (2013), Alqaanoun Adduwali Al'aam Wa'ilaaqatehi Bilshari'ah Alislamiyah, (1st ed.), Cairo: National Center of Legislative Issuances.
9. Bou Besheesh Saleh, (2019/2020), Muhaadharaat fi Miqyaas Nazhariyaat Fiqhiyah Waqaanouniyah, Ministry of Higher Education and Scientific Research.
10. Ja'four, Mohammed Al-Sa'eed, (2008), Madkhal 'ila Al'oloum Alqaanouniyah, (w. ed.), Algeria: Dar Houmah.
11. Al-Zarqa, Mustafa Ahmed, (1416h/1995), Alfiqh Alislami Wamadaaresuh, (1st ed.), Damascus: Dar Al-Qalam.
12. Al-Zuhaili, Wahbah, (1420h/2000), Al'ilaaqaat adduwaliyah fi Alislam, (1st ed.), Damascus: Dar Al-Maktabi.
13. Al-Kasaani, 'Ala'uddeen Abu Bakr bin Mas'oud bin Ahmed, (1406h/1986).
14. Badaa'i'u Assanaa'i fi Tarteeb Alsharaa'i', (2nd ed.), Beirut: House of Scientific Books.
15. Al-Mahmoudi, Mohammed Sarhan 'Ali, (1441h/2019), Manaahij Albahth Al'elmi, (3rd ed.), Sana'a: House of Books.
16. Mohammed Samir 'Aashir, (2018), Madkhal 'ila 'Elm Alqaanoun, (w. ed.), Syria: Publications of Virtual University.
17. Mohammed Mustafa Al-'Absi and Dr. Iman Rasmi 'Abd, (1438h/2014), Mafaaheem 'Asaasiyah fi Alhandasah, (1st ed.), Jordan: Dar Al-I'saar Al-'Elmi.
18. Al-Sanhouri, 'Abdul-Razzaq Basha and Dr. Ahmed Hishmat Abu Sheet, (1950).
19. 'Osoul Alqaanoun 'aw Almadkhal Lideraasat Alqaanoun, (w. ed.), Cairo: Lajnat Al-Ta'leef Press.

Second: Specialized References:

20. Jasim Mohammed Zakariya, (1422h/2021), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), Al-Sham Special University, Law College.
21. Jamal 'Abdul-Nasir Maani', (2004), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), 1st Part, Algeria: Dar Al-'Awm.
22. Mahir Malandi, (2018), Alqaanoun Adduwali Al'iqtesaadi, (w. ed.), Syria: Publications of Virtual University.
23. Mohammed Sami 'Abdul-Hameed and Dr. Mustafa Salamah Hasan, (1969), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), Beirut: University House.
24. Mustafa Ahmed Abu Al-Khair, (2006), Almabaadi' Al'aamah fi Alqaanoun Adduwali Almu'aasir, (1st ed.), Egypt: Itrat.
25. Muntasir Sa'eed Hammoudah, (2008), Alqaanoun Adduwali Almu'aasir, (w. ed.), Egypt: House of University Intellect.
26. Surour Talimi Al-Mal, (2015), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), Lebanon: Center of Jeel al-Bahth Al-'Elmi.
27. Suhail Husain Al-Faltaawi, (2009), Almoujaz fi Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), Jordan: Dar Al-Thaqaafah.
28. 'Abdul-Wahab Shamsan, (2010), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), House of Aden University.
29. 'Adel Ahmed Al-Taa'i, (2010), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (2nd ed.), Jordan: Dar Al-Thaqaafah.
30. 'Ali Sadiq Abu Haif, (1995), Alqaanoun Adduwali Al'aam, (w. ed.), Egypt: Alexandria Institution.

Third: Publications:

31. Zaid bin 'Eesa, Muhaadharaat fi Alqaanoun Adduwali Al'aam (Almafhoum Walmasdar), Algeria: The University Center, (2018).
32. Dr. Mohammed Samir 'Aashir, Al-Jumhouriyah Al-'Arabiyah Al-Souriyah, Publications of Syrian Virtual University, (2018).
33. Prof. Bou Besheesh Saleh, Muhaadharaat fi Miqyaas Nazhariyaat Fiqhiyah Waqaanouniyah, Ministry of Higher Education and Scientific Research.